المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات

اجتماع افتراضي، 19 –20 آب/أغسطس 2020

مؤتمر بالحضور الشخصي، 2021 في فيينا

حلقة نقاش:

مضاعفة العمل البرلماني:

الحالة الطارئة لتغير المناخ

الأربعاء، 19 آب/أغسطس 2020، 16:00 – 16:45

مذكرة توضيحية

قبل حوالى خمس سنوات، في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (المؤتمر الحادي والعشرون للأطراف) للعام 2015، اعتمدت البلدان الموقعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ اتفاق باريس للمناخ، محددة كيفية تنفيذ التزامات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بعد العام 2020. يكمن الهدف الأساسي من اتفاق باريس للمناخ في تعزيز الاستجابة العالمية لتغير المناخ من خلال "الحد من ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية إلى مستوى يقل كثيراً عن درجتين مئويتين فوق المستويات التي سبقت المرحلة الصناعية، ومواصلة الجهود الرامية إلى الحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية فوق المستويات التي سبقت المرحلة الصناعية." دخل اتفاق باريس للمناخ حيز التنفيذ في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، ولأول مرة، يلزم جميع الأمم على بذل جهود طموحة لمكافحة تغير المناخ، والتكيف مع آثاره. يركز بصفة خاصة على تعزيز الدعم المقدم للبلدان النامية في بذل جهودها من أجل تحقيق أهداف اتفاق باريس للمناخ. حتى الآن، صدق 189 طرفاً على اتفاق باريس للمناخ، ما يجعله إحدى معاهدات الأمم المتحدة التي حظيت بموافقة شبه عالمية بين الدول، مع تغطية نسبة 90% من الانبعاثات العالمية.

وضمن الفترة الزمنية عينها، اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي عدداً من الإعلانات السياسية دعماً لاتخاذ إجراءات قوية بشأن تغير المناخ، أحدثها قرار *التصدي لتغير المناخ*، الذي اعتمده الأعضاء بالإجماع في الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي، في بلغراد، صربيا، لحث جميع الأطراف على تنفيذ اتفاق باريس للمناخ، والالتزام بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والبروتوكولات، والاتفاقيات تحت رعايتها. يظهر أيضاً اهتمام أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الشديد في القضية، ودعمهم لها في اعتمادهم *خطة العمل البرلماني حول تغير المناخ* في العام 2016، مع ضمان أن جميع الجهود والإجراءات متخذة لإقامة تدابير تشريعية وطنية متوافقة مع الأهداف الوطنية المتعلقة بالمناخ، واتفاق باريس للمناخ. بالإضافة إلى ذلك، يندرج تغير المناخ في الهدف 7 من استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي لفترة 2017 – 2021، الذي ينص على أن الاتحاد البرلماني الدولي سيظل يدعو البرلمانات إلى توفير تدابير تشريعية شاملة للتصدي لتغير المناخ، ويدعم تنفيذ الحد من مخاطر الكوارث. تتضمن الأمثلة الملموسة زيادة المشاركة البرلمانية في مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالمناخ، وإطلاق الاتحاد البرلماني الدولي لمجموعة من ورش العمل حول المساعدة التقنية بشأن تغير المناخ على الصعيد الوطني، بما يتناسب مع الاحتياجات الخاصة لأعضائه. توفر ورش العمل هذه المشورة والمساعدة فيما يتعلق بوضع المفاهيم، وتنفيذ أنشطة تغير المناخ، بما فيها بذل الجهود التشريعية، والوصول إلى المنابر الإقليمية، والدولية، وتوافر الوسائل، والفهم السليم للعلم المسبب لتغير المناخ.

والآن، في العام 2020، نجد أنفسنا وسط وباء، وفي بداية أزمة اقتصادية عالمية، مما يسبب بتداعيات اجتماعية خطيرة. بحسب الباحثين، على المدى القصير، تؤثر الأزمة إيجابياً على المناخ. لقد توقفت حركة الطيران، والصناعة، وقطاعات أخرى بشكل شبه كامل، هي التي تسبب عادة انبعاثات كبيرة لثاني أكسيد الكربون. لكن، على المدى الطويل، ثمة خطر أنه – كما كان الحال في الأزمات الاقتصادية السابقة – ستؤدي الإجراءات لإعادة تحفيز الاقتصاد إلى نسبة انبعاثات أكبر مما كانت عليه قبل الأزمة. ويكمن الخطر الآخر في حجب مبادرات حماية المناخ المخطط لها، والحاجة لاستخدام الأموال المخصصة لحماية المناخ من أجل إعادة بناء الاقتصاد، ودفع عجلته بعد الأزمة. نحتاج إلى بذل قصارى جهدنا لتجنب الآثار السلبية هذه على البيئة.

وفي الوقت عينه، تقدم الأزمة التي نمر بها حالياً فرصاً. يمكننا تقييم الإجراءات التي أصبحت فجأة ضرورية، ويمكننا جعلها معايير مقبلة، مثل الاجتماعات عبر الإنترنت، وترتيبات العمل عن بعد، والوصفات الطبية الإلكترونية، إلخ... بهذه الطريقة، يمكننا الاستغناء عن الكم الهائل من الهواء، وحركة المرور الفردية. يمكن لزيادة الاعتماد على الإنتاج الوطني، والإقليمي، والمحلي أن يكون درساً مستفاداً من الأزمة، مما يساهم في مستقبل أكثر استدامة للجميع. أخيراً وليس آخراً، يمكن تصميم إجراءات الدعم للاقتصاد، لا سيما الطاقات المتجددة، وقطاعات التنقل بالطاقة الكهربائية، لتكون مراعية للمناخ، ومستدامة.

ولإعادة البناء بشكل أفضل، يبقى وضع تشريعات، وسياسات، وقرارات قوية لتغير المناخ، وإدارة مخاطر الكوارث أمراً مهماً، لكن يتسم تحويل التعهدات إلى إجراءات متعلقة بالمناخ للأجل القريب بأهمية أكبر. يتفق العلماء على أن العام 2019 هو ثاني أكثر عام دفئاً على الإطلاق، وبدأ العام 2020 بما كان خلّفه العام 2019. منذ الثمانينيات، يعتبر كل عقد أكثر دفئاً مما سبق. في الواقع، إننا نتجه نحو ارتفاع في درجة الحرارة من 3 إلى 5 درجات مئوية بنهاية القرن. بالإضافة إلى ذلك، اتسم العام والعقد الماضيين بانكماش الجليد، ومستويات سطح بحر قياسية، وزيادة في حرارة وحموضة المحيطات، وأحداث جوية شديدة مؤثرة على البلدان المعرضة للخطر، ومسببة بزيادة هجرة سكان الجزر. وقد تضافرت هذه وأدت إلى آثار كبيرة على الصحة، والرفاه للأجيال الحالية، والمقبلة، وعلى بيئتنا.

وبناء على هذه الأدلة، لا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة للشعب، وكوكب الأرض، ومع اتفاق باريس للمناخ الذي يدعو البلدان الموقعة إلى تقديم الجهود الوطنية التي نظر فيها والمبلّغ عنها – المسماة المساهمات المحددة الوطنية – لقد حان الوقت لرؤساء البرلمانات، الذين يتولون أعلى المناصب في برلماناتهم، وكذلك، للقادة السياسيين بصفتهم الذاتية، أن يتحملوا مسؤوليتهم من أجل توجيه المناقشة حول الحالة الطارئة لتغير المناخ، وإطلاق العمل الطموح من أجل المناخ ضمن برلماناتهم، وناخبيهم، وعامة الناس.

وتعتبر المشاركة البرلمانية القوية في هذا الصدد أساسية. يستلزم الحد من الانبعاثات الحالية بموجب المساهمات المحددة الوطنية أن تزداد بثلاثة أضعاف من أجل الإبقاء على ارتفاع درجة الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين فوق المستويات التي سبقت المرحلة الصناعية، ويجب أن تزداد بحوالى خمسة أضعاف من أجل الإبقاء على

ارتفاع دون 1.5 درجة مئوية. وسعياً للامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاق باريس للمناخ، التزمت العديد من البلدان بزيادة طموح مساهماتها المحددة الوطنية الأصلية، من أجل تحقيق انخفاض فعال في الانبعاثات، ولقد بدأ العديد منها بإعادة نظر تعهداتها.

ومن أجل أن يؤدي رؤساء البرلمانات، وبرلماناتهم دورهم في هذه العملية المهمة، ويستخدموا سلطاتهم التشريعية، والرقابية، والميزانية لإحداث التغيير، ويعيدوا تصميم اقتصاداتنا لجعلها اقتصادات مراعية للبيئة، ويحققوا هدف الـ1.5 درجة مئوية المندرج في اتفاق باريس للمناخ، من المهم أن يُمنحوا الفرصة لمناقشة تطوير خارطة طريق لتنفيذ أفضل الممارسات، والدروس المستفادة، والحلول الجاهزة، والملموسة، والفعالة، والسبل لتنفيذ اتفاق باريس للمناخ مع خبراء معروفين، وبين أقرانهم.

*****

أسئلة توجيهية:

1) كيف يمكن للبرلمانات والبرلمانيين التصدي لتحدي تغير المناخ بأفضل طريقة، والمساعدة في ضمان تنفيذ أهداف اتفاق باريس للمناخ، بما فيها جهود حكوماتهم من أجل مضاعفة مساهماتهم المحددة الوطنية؟
2) في إطار فيروس كورونا (كوفيد-19)، كيف يمكن للبرلمانيين ضمان مواصلة العمل المجدي من أجل المناخ مع الاستفادة من الفرص التي يوفرها الوباء؟
3) ماذا تقوم به البرلمانات، أو ماذا يمكن أن تقوم به، لمكافحة تغير المناخ، مع احترام التعليم، ونظام القطاع الخاص، وتخصيص الموارد، وحملات التوعية؟
4) ما هي الأدوات، والآليات الإقليمية، والدولية للعمل المتوفرة للبرلمانيين من حول العالم، التي تقدم المشورة، والتمويل للسياسات الوطنية لتغير المناخ؟
5) ماذا يمكن فعله لدعم البرلمانات، والبرلمانيين في دورهم الأساسي في تصميم استجابات لتحدي تغير المناخ تكون موثوقة، وسلسة، ورائجة، ضمن المؤسسات الحالية، وأنظمة الحوكمة؟

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

UN75 SHAPING OUR FUTURE TOGETHER 2020 AND BEYOND

REPUBLIC OF AUSTRIA
Parliament

Fifth World Conference of Speakers of Parliament

Virtual meeting, 19-20 August 2020
In-person conference, 2021 in Vienna

Panel discussion

Stepping up parliamentary action: The climate change emergency

Wednesday, 19 August 2020, 4.00-4.45 p.m.

Concept note

Almost five years ago, at the 2015 UN Climate Conference (COP 21), signatory countries to the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) adopted the Paris Agreement, setting out how they would implement their UNFCCC commitments after 2020. The main aim of the Paris Agreement is to strengthen the global response to climate change by "holding the increase in the global average temperature to well below 2°C above pre-industrial levels and pursuing efforts to limit the temperature increase to 1.5°C above pre-industrial levels". The Paris Agreement entered into force in November 2016 and, for the first time, commits all nations to undertake ambitious efforts to combat climate change and adapt to its effects. It places special emphasis on enhanced support to developing countries in their effort to meet the Paris Agreement's objectives. To date, 189 Parties have ratified the Paris Agreement, making it one of the UN treaties enjoying near universal acceptance among States, covering almost 90 per cent of global emissions.

Over the same time frame, the IPU has adopted a number of political pronouncements in support of strong action on climate change, the most recent being the resolution *Addressing climate change*, which Members unanimously adopted at the 141st IPU Assembly in Belgrade, Serbia, urging all Parties to implement the Paris Agreement and adhere to the provisions of the UNFCCC and the protocols and agreements under its aegis. The IPU Members' strong interest in and support for the issue is also reflected in their adoption of a *Parliamentary action plan on climate change* in 2016, ensuring all efforts and measures are taken to establish a national legislative response to climate change that is consistent with national climate goals and the Paris Agreement. Moreover, climate change is included in Objective 7 of the IPU Strategy 2017–2021, which states that the IPU will continue to call upon parliaments to provide a comprehensive legislative response to climate change and to support the implementation of disaster risk reduction. Concrete examples include the increasing parliamentary involvement in the annual UN climate conferences and the IPU's launch of a series of technical assistance workshops on climate change at the national level, tailored to the respective needs of its Members. These workshops provide advice and assistance regarding the conceptualization and implementation of climate change activities, including legislative efforts, access to regional and international platforms, the availability of tools, and a sound understanding of the science behind climate change.

E

Now, in 2020, we find ourselves in the midst of a pandemic and at the beginning of a global economic crisis, entailing serious social ramifications. According to researchers, in the short run, the crisis is having a positive impact on the climate. Air traffic, industry and other sectors that usually cause high CO_2 emissions have come to an almost complete stop. In the long run, however, there is a risk that – as was the case in previous economic crises – the measures to re-stimulate the economy will lead to even higher emissions than before the crisis. Another risk is that planned climate protection initiatives are being overshadowed, and that funds earmarked for climate protection will need to be used to rebuild and boost the economy after the crisis. We need to do our utmost to prevent such adverse effects to the environment.

At the same time, the crisis we are currently experiencing offers opportunities. We could evaluate the measures that have suddenly become necessary, and we could make them future standards, such as online meetings, teleworking arrangements, electronic medical prescriptions, etc. In this way, we could do away with an immense amount of air and individual traffic. Relying more on domestic, regional and local production could be another lesson learnt from the crisis, contributing to a more sustainable future for all. Last but not least, support measures for the economy, in particular the renewable energies and the electric mobility sectors, could be designed to be climate-friendly and sustainable.

To build back better, putting in place strong climate change and disaster risk management legislation, policies and resolutions remains important, yet turning States' pledges into near-term climate action is even more crucial. Scientists agree that 2019 was the second warmest year on record, and 2020 started out where 2019 left off. Since the 1980s, each decade has been warmer than the previous one. In fact, we are heading towards a temperature increase of 3 to 5°C by the end of the century. Moreover, the past year and decade have been characterized by retreating ice, record sea levels, increasing ocean heat and acidification, and extreme weather, affecting vulnerable countries and resulting in increased migration of islanders. These have combined to have major impacts on the health and well-being of current and future generations, and on our environment.

In light of this evidence, urgent action for people and the planet is needed, and, with the Paris Agreement calling upon signatory countries to submit this year revised or recommunicated national efforts – so-called nationally determined contributions (NDCs) – the time has come for Speakers, holding the highest office in their respective parliaments, and as political leaders in their own right, to assume their special responsibility to steer the debate on the climate emergency and to spark ambitious climate action within their parliaments and among their constituents and the wider public.

Strong parliamentary engagement in this respect is crucial. Current emission reductions under the NDCs need to be tripled to hold the global average temperature increase below 2°C above pre-industrial levels, and they need to be increased around fivefold to hold the increase below 1.5°C. In a bid to adhere to their commitments under the Paris Agreement, many countries have committed to increasing the ambition of their original NDCs, to deliver the necessary emission reductions, and many have already started to revisit their pledges.

For Speakers and their parliaments to play their part in this important process, to fully utilize their legislative, oversight and budgetary powers to make change happen, to redesign our economies to make them green, and to achieve the 1.5°C goal enshrined in the Paris Agreement, it is key that they are given the opportunity to discuss the development of a road map for the implementation of best practices, lessons learnt and readily available, concrete and cost-efficient solutions and ways to implement the Paris Agreement with renowned experts and among their peers.

* * * * *

Guiding questions:

1) How can parliaments and parliamentarians best address the climate change challenge and help ensure the Paris Agreement's goals will be met, including their governments' efforts to step up their NDCs?
2) In the context of the COVID-19 pandemic, how can parliamentarians ensure the continuation of meaningful climate action while taking advantage of the opportunities presented by the pandemic?

3) What are parliaments doing, or what could they be doing, to combat climate change with respect to education, the regulation of the private sector, the allocation of resources, and awareness-raising campaigns?
4) What regional and international cooperation tools and mechanisms for action are available to parliamentarians around the world, offering advice and financing with respect to their national climate change policies?
5) What can be done to support parliaments and parliamentarians in their crucial role to craft responses to the climate change challenge that are credible, manageable and popular, within current institutions and systems of governance?